

كلمة وزير التربية والتعليم العالي

د. حسن منيمنة

قياس أداء التعليم في المرحلة الجامعية الأولى

اللقاء المنظم من قبل مؤسسة مهنا حول التعليم العالي في لبنان

بيروت , ١٥ أيلول ٢٠١٠



أيها السيدات والسادة،

يمثل التعليم العالي أهمية كبيرة على صعيد تقدم المجتمعات ونموها وتطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية، كونه يؤمن الطاقات البشرية المتميزة والكفاءات العالية التي هي ركيزة تطور المجتمعات.

من هذا المنطلق، كان لمؤسسات التعليم العالي ولا زال، في جميع دول العالم، إطاراً ناظماً يحفظ لها الحرية الأكاديمية والتنظيمية والإستقلالية، مما يساعدها على التحرك بمرونة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها الإنمائية والقيام بوظائفها الوطنية.

أيها الحضور الكريم

لقد جعل الدستور اللبناني من حرية التعليم مبدأ أساسياً لحرية التعبير والحقوق الخاصة للفرد وللجماعات. واقتصر دور الدولة على وضع الأطر الناظمة التي تؤمن حق المواطن في الحصول على تعليم متميز مع الحفاظ على الاستقلالية. وتميز لبنان بأنه ومنذ إنشاء الهيئات الناظمة للتعليم العالي في الخمسينات من القرن الماضي، أسس لشراكة حقيقية بين القطاع الرسمي والخاص. وجعل لهذه الهيئات حرية اتخاذ قرارات تقريرية لا يمكن تجاوزها من قبل السلطة في ما يتعلق بالأطر الأكاديمية والشهادات والاعتراف بها. وقد انعكس هذا الأمر واقعاً إيجابياً على مستوى التعليم العالي في لبنان.

ورغم تطور هذا القطاع في لبنان بشكل متسارع في التسعينات من القرن الماضي كما حصل في معظم الدول العربية والاوروبية للحاجة الماسة له، فإن التجربة التاريخية للبنان في التعليم العالي فرضت واقعاً أكاديمياً على المؤسسات الجديدة دفعها إلى البحث عن تطوير قدراتها لتجد موقعها بين المؤسسات العريقة ذات الخبرة والتجربة الكبيرة.

ولكن ثغرات عدة عصفت بهذا القطاع بسبب ما مر به لبنان من أحداث كبيرة، ولذلك فإننا نسعى لوضع الأسس لتطويره نحو الأفضل. لقد نجحنا كخطوة أولى في تفعيل الهيئات القائمة المشرفة على قطاع التعليم العالي الخاص وفي تفعيل آليات الترخيص والمباشرة والتحقق، وقد خصصنا من ضمن استراتيجية التربية والتعليم في لبنان، سياسات تتعلق بتقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وصولاً إلى الاعتماد، وتعلق

بتطوير بنية المديرية العامة للتعليم العالي لتواكب الهيئات التي ستستحدث وتوفر لها الإطار المساعد للقيام بمهامها.

وانطلاقاً من ذلك، أنجزنا قانوناً جديداً لتنظيم التعليم العالي الخاص تضمن إنشاء هيئات ناظمة ترعى الاعتراف بالمؤسسات وبرامجها وترعى التقييم والتحقق الدوري من المؤسسات. كما وضعنا أطراً أساسية لتنظيم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وشهاداتها. وأنجزنا مشروع هيكلية حديثة للمديرية العامة للتعليم العالي، التي من مهماتها الأساسية الإشراف ومتابعة واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص.

أيها السيدات والسادة،

لقد بدأنا في وزارة التربية والتعليم العالي، ومنذ عدة سنوات بنشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ونجحنا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع العديد من المؤسسات الجامعية في لبنان والخارج بإنجاز عدة برامج لوضع تعاريف ومعايير ومؤشرات للجودة والاعتماد، واقتراح أطر وطنية لضمان جودة المؤسسات وبرامجها، ونسعى في المرحلة الحالية إلى الانتقال إلى وضع تشريعات لبناء هيئات لضمان الجودة وفرض التقييم الذاتي والخارجي في مؤسسات التعليم العالي.

ولذلك فإننا نرى أن مبادرة مؤسسة مهنا، في دراستها حول "قياس أداء التعليم في المرحلة الجامعية الأولى"، تأتي من ضمن الأهداف المتوخاة من قبل الوزارة، وتساعد في تعزيز مفاهيم الجودة في التعليم.

أمل أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى مزيد من التعاون في سبيل تطوير قطاع التعليم العالي في لبنان بين مؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني.

وشكراً